مرصد الألغام الأرضيه 2015
النتائج الرئيسيه

واصل مرصد الألغام الأرضية 2015 تفاصيل التقدم نحو الهدف المتمثل في عالم خال من الألغام، لكنه وجد أيضا تحديات مع الجماعات المسلحة غير الحكومية لستخدامها الألغام الأرضية في مزيد من البلدان، كما وجد زيادة في عدد الضحايا عالميا خلال مدة عام واحد. وبينما أفاد المرصد عن زيادة في تطهير المناطق المتضررة من الألغام في عام 2014، لا تزال العديد من الدول متأخره في خطط التطهير، كما انخفض التمويل العالمي لمكافحة الألغام للعام الثاني على التوالي ٠

حالة المعاهدة

هناك 162 دول طرف في معاهدة حظر الألغام، وواحدة موقعة لم تصدق بعد، هى؛ جزر مارشال ٠

الاستخدام

من أكتوبر 2014 إلى أكتوبر 2015، استخدمت قوات حكومات؛ ميانمار وكوريا الشمالية وسوريا -جميعها ليست اطراف في معاهدة حظر الألغام- ألغام مضادة للأفراد ٠

نفت كوريا الشمالية زرع ألغام أرضية جديدة على طول طريق دوريات كوريا الجنوبيه في المنطقة منزوعة السلاح بين البلدين، ولكن خلص تحقيق لجنة الهدنة العسكرية بقيادة الأمم المتحدة في تقرير أغسطس 2015 إلى خلاف ذلك ٠

بدأ توثيق استخدام الحكومة السورية الحديث للألغام المضاده للأفراد لأول مرة في عام 2011. في حين تستخدم من قبل حكومة ميانمار (بورما سابقا) و يتم توثيقه سنويا من قبل المرصد منذ عام 1999. ومع ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أن استخدام الألغام الجديد في ميانمار كان أقل وبشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية ٠

استخدمت الجماعات المسلحة من غير الدول الألغام المضادة للأفراد أو العبوات الناسفة المرتجلة التي تنشط بفعل الضحية والتي تعمل كالألغام المضادة للأفراد في 10 بلدا هي: أفغانستان، وكولومبيا، والعراق، وليبيا، وميانمار، وباكستان، وسوريا، وتونس،و أوكرانيا، واليمن، وهي زيادة معتبره ٠

كانت آخر مرة أفاد فيها المرصد عن 10 أو أكثر من الدول التي استخدمت فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية الألغام المضادة للأفراد أو العبوات الناسفه المرتجلة التي تنشط بفعل الضحية عام 2006٠

لم يكن هناك استخدام جديد مؤكد للألغام الأرضيه المضادة للأفراد من قبل أي دولة طرف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اجتمعت لجنة المعاهدة الجديدة المختصه بالامتثال التعاوني مع ممثلي الدول الأطراف؛ السودان وأوكرانيا وتركيا واليمن للمشاركة في حوار تعاوني بشأن ادعاءات استخدام الألغام المضادة للأفراد في الماضي، حيث أن بعض تلك الحالات يعود تاريخها إلى عام 2008٠

الخسائر البشريه

في عام 2014، ارتفعت الإصابات المسجلة الناجمة عن الألغام، والعبوات الناسفة المرتجلة التي تنشط بفعل الضحية وتكون بمثابة ألغام مضادة للأفراد، ومخلفات الذخائر العنقودية، وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب بالمقارنة مع عام 2013، ولكنها كانت ثاني أدنى مجموع سنوي منذ بدأ المرصد تسجيل الخسائر البشريه في عام 1999٠.

في عام 2014، وعلى مستوى عالمي تم تسجيل ما مجموعه 3678 إصابات، أي بزيادة قدرها 12٪ مقارنة مع ما مجموعه 3308 في عام 2013٠

في عام 2014 كان معدل الإصابة 10 إصابات في اليوم الواحد أي حوالي 40٪ مما كان عنه في عام 1999، عندما كان هناك ما يقرب من 25 ضحية كل يوم ٠

في العديد من الدول والمناطق، لا يتم تسجيل العديد من الضحايا، وخاصة في حالات النزاع؛ لذلك، من المتوقع أن تكون أعداد الضحايا الحقيقيه أعلى بكثير من المسجله. ومع ذلك، فإن الانخفاض في عدد الإصابات المسجلة منذ نفاذ معاهدة حظر الألغام هو أكثر من مهم بسبب التحسن في تسجيل الضحايا عبر الزمن ٠

وقد تم تحديد عدد الضحايا في 54 دولة وأربع مناطق أخرى في عام 2014، منها 37 دوله طرف في معاهدة حظر الألغام ٠

وكانت الغالبية العظمى من تسجيل ضحايا الألغام / مخلفات الحرب المتفجره من المدنيين (80٪) وهو مطابق تقريبا لعام 2013٠

في عام 2014، وحيثما امكن التعرف على العمر شكل الأطفال 39٪ من مجموع الضحايا في صفوف المدنيين ٠

و حيثما كان النوع معروفا شكلت النساء والفتيات 12٪ من مجموع الضحايا، وهو ما يماثل ما كان في عامي 2012 و 2013٠

وقد وقع سبعون بالمئة من أعداد الضحايا المسجلون عالميا في الدول الأطراف في اتفاقيه حظر الألغام ٠

كما شهدت أفغانستان أعلى ارتفاع فردي في عدد الضحايا مع 1296 ضحيه سجلت في عام 2014 مقارنة بـ 1050 ضحيه في عام 2013. وكان الجزء الأكبر من الزيادة بسبب العبوات الناسفة المرتجلة التي تنشط بفعل الضحية، مع 809 ضحيه سجلت في عام 2014 مقارنة بـ 567 في عام 2013٠

وفي عام 2014، تسببت الألغام المضادة للأفراد المصنعه والعبوات الناسفة المرتجلة بوصفها ألغام مضادة للأفراد في سقوط غالبية الضحايا (49٪ كلاهما)٠

وقد ارتفعت جديا نسبه الضحايا بسبب العبوات الناسفة المرتجله التي تنشط بفعل الضحية (إلى 31٪، ارتفاعا من 22٪ في عام 2013)، بسبب الضحايا في أفغانستان الذين يمثلون غالبية هذه الزيادة ٠

التلوث وإطلاق الاراضي

بحلول أكتوبر 2015، كان هناك سبع وخمسون دوله وأربعة مناطق أخرى لديها تهديد التلوث بالألغام المضادة للأفراد، منهم 33 دول طرف و 24 دولة ليست طرف في اتفاقية حظر الألغام المضاده للأفراد. وهناك خمس دول أطراف على الأقل إما يشتبه أو يوجد بقايا للتلوث بالألغام بها. ورصد ما لا يقل عن 200 كم مربع على الأقل من الأراضي تم تطهيرها من الألغام الأرضية في عام 2014، وهي زيادة من 185 كم مربع المقدرة في 2013، وتدمير أكثر من 230000 لغم مضاد للأفراد و 11500 لغم مضاد للمركبات ٠
وكما كان الحال في عام 2013، كان أكبر مجموع مساحة تطهير للمناطق الملغومة في عام 2014 تم انجازه في أفغانستان وكمبوديا، وكرواتيا، والذين مثلوا معا 75٪ من مساحة التطهير المسجلة ٠

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تم تطهير ما يقرب من 976 كم مربع من المناطق الملغومة وما يناهز 1048000 لغم مضاد للأفراد وأكثر من 82000 لغم مضاد للمركبات تم تدميرهم ٠

وفي عام 2014، أكملت بوروندي تطهير المناطق التي يشتبه بكونها ملغومة، كما أعلنت موزمبيق نفسها خالية من الألغام الأرضية في سبتمبر 2015٠

وبحلول شهر نوفمبر 2015، أعلنت 29 دولة ومنطقة واحدة أخرى أنفسهم مطهرون من الألغام، وذلك منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ عام 1999٠

أعلنت سلطنة عمان لأول مرة في تقرير الشفافية الأول الخاص بالمادة 7 أن لديها مناطق يشتبه في أنها ملوثة بالألغام المضادة للأفراد، وبالتالي أضيفت إلى قائمة الدول الأطراف الملوثة. كما أدى تلوث الألغام المضادة للأفراد الجديدة الناشئة في أوكرانيا إلى إضافتها إلى قائمة الدول الأطراف الملوثة ٠

ومن الدول الـ 33 الأطراف التي أكدت أن لديها التزامات إزالة ألغام باقيه، تم منح 27 فترة تمديد واحده على الأقل، ولكن يظهر أن ثلاث دول أطراف فقط على الطريق الصحيح لتحقيق مواعيد التطهير النهائيه المذكوره بالمادة 5 من الإتفاقيه ٠
وفي عام 2014، قدمت أربع دول أطراف طلبات تمديد، وتمت الموافقة عليها جميعا في المؤتمر الاستعراضي الثالث للمعاهده، وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، واريتريا، واليمن، وزيمبابوي. وفي عام 2015، قدمت أربع دول أطراف طلبات التمديد، وهي: قبرص، وإثيوبيا، وموريتانيا، والسنغال، بانتظار الموافقة عليها في الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف المقرر عقده خلال الفتره من 30 نوفمبر - 4 ديسمبر العام 2015٠

وطبقا لتعريف مرصد الألغام. فإن عظيم التلوث بالألغام المضادة للأفراد، التي يحددها المرصد بأكثر من 100 كم مربع يعتقد بوجوها في:أفغانستان وأنغولا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد وكرواتيا والعراق وتايلاند، وتركيا، فضلا عن الصحراء الغربية. وقد حسنت زيادة استخدام منهجيه إطلاق الأراضي -المسح التقني وغير التقني- من فهم التلوث بالألغام المتبقي في العديد من البلدان ٠

دعم مكافحة الألغام

ساهمت الجهات المانحة والدول المتضررة معا في ما يقرب من 610 مليون دولار أمريكي من الدعم الدولي والوطني للأعمال المتعلقة بالألغام في عام 2014، بانخفاض قدره 30 مليون دولار أمريكي (5٪) عن عام 2013 و هو تراجع للعام الثاني على التوالي في الدعم ٠

وكانت المساعدة الدولية 417 مليون دولار أمريكي في عام 2014 بانخفاض قدره 23 مليون دولار أمريكي عن عام 2013٠

وتلقت ما مجموعه 42 دولة وثلاث مناطق أخرى دعما من 33 مانحا ٠

و شكلت مساهمات الخمس مانحين الكبار للأعمال المتعلقة بالألغام -الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والنرويج، وهولندا نسبة 72٪ من مجموع التمويل من جميع الجهات المانحة ٠

وهذه هي السنة التاسعة على التوالي التي بلغت المساهمات الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام أكثر من 400 مليون دولار أمريكي ٠

وانخفض إلى حد كبير دعم أنشطة إزالة الألغام في أفغانستان من 68 مليون دولار أمريكي في 2013 إلى 49 مليون دولار أمريكي في عام 2014، على الرغم من أنه كونه لا يزال أعلى 30٪ من التمويل المقدم لثاني أكبر متلق للدعم،جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:37 مليون دولار أمريكي ٠

و أعلى خمس دول متلقيه للدعم هي: أفغانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والعراق وأنغولا، وكمبوديا. وتلقوا 45٪ من جميع المساهمات الدولية ٠

تم توزيع التمويل الدولي بين القطاعات التالية: إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر (68٪ من مجموع التمويل)، ومساعدة الضحايا (7٪) والمناصره (5٪)، وبناء القدرات (4٪)، وتدمير المخزون (أقل من 1٪).و لم تصنف الـ 16% المتبقيه من قبل الجهات المانحة ٠

وقد قدمت ثلاثة عشر دول متضررة 194 مليون دولار أمريكي دعما وطنيا لبرامج مكافحة الألغام الخاصة بها، وهو 7 مليون دولار أمريكي أقل مما كان عليه في 2013 (بانخفاض 4٪)، عندما ذكرت 18 دولة متضررة مساهمتها بمبلغ 201 مليون دولار أمريكي ٠

وبالإضافة إلى تلك المساهمات، وفرت الاعتمادات من الجمعية العامة للأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار عمليات حفظ السلام 166 مليون دولار أمريكي في عام 2014، بزيادة قدرها 10٪ مقارنة مع عام 2013٠

مساعدة الضحايا

أحرزت معظم الدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام ذات الأعداد الكبيرة من ضحايا الألغام تقدما كبيرا في مساعدة الضحايا في إطار خطة العمل قرطاجنة (2009-2014) واستمرت في القيام بذلك في إطار عمل خطة عمل مابوتو (2014-2019)، ولكن لا يزال يواجهها العديد من التحديات. النتائج المفصلة أدناه تتعلق بالدول الأطراف الـ 31 ذات الأعداد الكبيرة من ضحايا الألغام ٠

من خلال المسح، واصل فهم احتياجات ضحايا الألغام التحسن في أكثر من نصف الدول الأطراف ٠

ما يقرب من ثلثي الدول الأطراف كان لديها آليات تنسيق فعالة أو خطط وطنية ذات صلة في المكان المناسب لدفع الجهود الرامية إلى مساعدة ضحايا الألغام والدفاع عن حقوقهم. ومع ذلك، لم يتم تحديث خطط العمل للمساعدة في أفغانستان والسودان بعد انتهاء مدتها، في حين ظلت خطط عدة دول أطراف مجرد مشروع أو غير نشطه ، كما في: الجزائر، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، واليمن ٠

في معظم الدول الأطراف، تم دمج جهود مساعدة الضحايا في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجهود التنمية الأخرى، من خلال التنسيق التعاوني والتخطيط جنبا إلى جنب، ومشاركة الناجين. ومع ذلك، فإن جهود التنسيق لمساعدة الضحايا توقفت في البوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا ٠

وفي جميع الدول الأطراف تقريبا، انضم الناجين لعمليات التنسيق التي تؤثر على حياتهم، على الرغم من أنه في العديد من البلدان يجب أن تكون مشاركتهم مدعومه على نحو أفضل، وخاصة في مواقع صنع القرار ٠

كما ضمنت أكثر من نصف الدول الأطراف بعض المعلومات عن أنشطة مساعدة الضحايا والتقدم في التقارير الرسمية التي تغطي السنة التقويمية 2014٠

تدمير المخزون

إجمالا، دمرت الدول الأطراف أكثر من 49 مليون لغم مضاد للأفراد، من بينهم أكثر من 530000 دمرت في عام 2014٠

وقد انهت فنلندا تدمير مخزونها المؤلف من مليون لغم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٠

وهناك أكثر من تسعة ملايين لغم مضاد للأفراد في انتظار تدميرها في ست دول أطراف ٠

ولا تزال كل من روسيا البيضاء واليونان وأوكرانيا في انتهاك للمعاهدة بعد أن فشلوا في إنهاء تدمير مخزوناتهم من الألغام المضاده للأفراد قبل المهلة المحدده بأربع سنوات من النفاذ لكل منهم. وكانت مهلة روسيا البيضاء واليونان حتى 1 مارس 2008، في حين كانت مهلة أوكرانيا حتى 1 يونيو 2010٠

النقل والإنتاج

على مدى العقد الماضي، تكونت التجارة العالمية في الألغام المضادة للأفراد من مستوى منخفض من النقل غير المشروع وغير المعترف به، ولكن ظهور الألغام في السودان وأوكرانيا واليمن يشير إلى وجود شكل من أشكال السوق و التجارة في الألغام المضادة للأفراد ٠

هناك تسع دول على الأقل ليست طرفا في معاهدة حظر الألغام، بما في ذلك ستة منتجين للألغام الأرضية سنت وقفا اختياريا رسميا على تصدير الألغام المضادة للأفراد، هم: الصين، الهند، إسرائيل، كازاخستان، باكستان، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة ٠

وانخفاضا مما مجموعه أكثر من 50 دولة منتجة للألغام المضاده للأفراد قبل وجود معاهدة حظر الألغام، لا يوجد الأن سوى 11 دولة كمنتجين ممكنين للألغام المضادة للأفراد، هم: الصين، كوبا، والهند، وإيران، وميانمار، وكوريا الشمالية، وباكستان، وروسيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبيه، وفيتنام ٠

وقد يكون الإنتاج النشط مستمر في عدد قليل مكون من أربعة بلدان هي: الهند، وميانمار، وباكستان، وكوريا الجنوبية ٠

وتنتج الجماعات المسلحة من غير الدول في أفغانستان، وكولومبيا، والعراق، وميانمار، وباكستان وسوريا، وتونس الألغام المضادة للأفراد، معظمها في شكل عبوات ناسفة مرتجلة تنشط بفعل الضحية ٠